

# مذكرة في مادة السياسة التشريعية

الشيخ رزق محمد الزباني

# الجامعة الأزهرية كلية الشريعة

## مذكرة

في مادة السياسة الشرعية

من وضع

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ رزق محمد الزلباني  
عضو جماعة كبار العلماء

مطبعة الأزهر

١٩٥٣



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد . فهذه بضع محاضرات مما ألقيتها على طلبة قسم تخصص القضاء الشرعي طبقاً للبرنامج المقرر لذلك القسم .

وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

### تمهيد

إن السياسة الشرعية - كما سيظهر من تعريفها - ترجع إلى التصرف في الشؤون العامة على قاعدة جاب المصالح ودره المفاسد مع عدم المخالفة للشريعة الغراء وإن لم يقل بذلك التصرف مجتهد ولا ورد فيه نص خاص أو إلى القواعد التي يتعرف بها هذا التصرف فهي في الواقع بناء الأحكام المتعلقة بالشؤون العامة على المصالح ومراعاة الحكمة في التصرفات بحيث يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد .

هذه السياسة عند التحقيق وإعمال النظر وإطراح المصيبة للألوف موافقة تمام الموافقة للشرع الكريم الذي بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ المبين فقد بلغ عليه السلام الأحكام مقرونة بالله إيداناً بأن الله تعالى حكيم في شرعه، وبأن حكمته في تشريع الأحكام مصلحة يقصد جلبها أو تكميلها أو مفسدة يطلب درؤها أو تقليلها وبأن غاية الشريعة نفع المكافئين بجلب المصالح لهم ودفع المضار عنهم وإذا كانت السياسة الشرعية مبنية على رعاية المصلحة فهي بالضرورة لا تلزم طريقة معينة ولا تقف عند حدود ثابتة بل يجب أن تتغير كلما تغيرت المصلحة بحسب الأزمته أو الإمكانة على شريطة أن لا تتعدى في جميع الأحوال حدود الشريعة وقواعدها الكلية .

ومما تقدم يعلم أن هذه السياسة قائمة على أمرين أحدهما ثبوت الحكمة لله تعالى والثاني عدم وجوب التقليد لواحد من الأئمة الأربعة أو غيرهم وسنبين ذلك بقدر ما يتسع له المقام فنقول :-

إن الله سبحانه كما تفرد بالايجاد فلا خالق سواه تفرد بالاشريع فلا حاكم غيره كما قال سبحانه (ألا له الخلق والأمر) والمراد بالأمر التصرف في الملك ومنه إرسال الرسل وإنزال الكتب لتشريع الأحكام ووضع الحدود - ثم هو سبحانه مختار في خلقه وأمره لصدور ذلك عن علمه وإرادته وقدرته ومن القواعد الصحيحة المسلمة عند جميع العقلاء أن أفعال العاقل تصان عن العبث ولا يريدون من العاقل إلا العالم بما يصدر عنه بإرادته ويريدون من صونها عن العبث إنها لا تصدر إلا لأمر يترتب عليها يكون غاية لها وإذا كان هذا العاقل الحادث فما الظن بمصدر كل عقل ومنتهى كل كمال في العلم والإرادة وسائر الصفات على أن تنزه الفعل عن العبث مما تشهد الفطر السليمة بأنه كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه وكل ما كان كذلك فيجب ثبوته لله تعالى فالحكمة واجبة له سبحانه وهي ما يترتب على الخلق أو الأمر من المنافع العامة أو الخاصة مهلوما له سبحانه مراداً بخلقهم وأمرهم وقد أخبر سبحانه إنه خالق كذا لكذا وأمر بكذا لكذا فمن التعليل للخلق قوله تعالى (الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ينزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً) وقوله (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان ولا يربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام) ومن التعليل لتفاصيل الأحكام الشرعية قوله تعالى بعد آية الوضوء والتيمم (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) وفي الصيام (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) وفي الصلاة (واقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) وفي القبلة (قولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة) وفي القتال (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا) وفي القصاص (ولكم في القصاص حياة) وفي الحج (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام

معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) إلى أضعاف أضعاف ذلك مما يفيد من له أدنى تأمل القطع بأنه تعالى ما خلق ولا أمر إلا للحكم التي ذكرها وتغيرها مما لم يذكره تاركاً للمقول أجر البحث عنه ولذة الوقوف عليه بعد التنبيه بالمدكور على ثبوت أصل الحكمة . وانظر كيف أنكسر سبحانه على من زعم أنه لم يخلق الخلق لغاية ولا حكمة فقال (أحسبتم أننا خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون فتعالى الله الملك الحق) وقال (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين) واللهم ما يتلهمى ويلعب به ومعنى قوله لاتخذناه من لدنا أى أصدر ذلك عن ذاتنا المنزهة عن النقائص المتصفة بالكمال المطلق وصدور ذلك عن ذات هذه صفتها محال فإن في قوله إن كنا فاعلين نافية والجملة نتيجة القياس السابق وقد أثنى سبحانه على المؤمنين حيث نزهوه عن إيجاد الخلق عبثاً فقال (ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانه) وأخبر أن ذلك ظن أعدائه لا ظن أوليائه فقال (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا) وبالجملة فالتحقيق الذى لم يبق معه مجال للشبهة أن الأحكام الشرعية قائمة على رعاية مصالح العباد وأنه لا مانع عقلاً أن تكون أحكام الله تعالى معللة بالغايات المحمودة إذ الغاية التى تشعر بالحاجة هى الغاية العائدة إلى تكميل الحاكم أما ما يراد بها تكميل غيره فرعايتها ضرب من ضروب السكرم ومظهر من مظاهر الرحمة يليقان بكال الغنى الكريم الرؤوف الرحيم .

وعلى هذه المقدمة ثبت الاجتهاد والقياس إذ لولا أن الأحكام معللة بالمصالح لا نسد بابهما ولو وقف الناس أمام ما لم يرد فيه نص من أعمالهم - وهو يربى على موارد النصوص - موقف الحائر الذى يجهل حكم الله تعالى فى أكثر ما يأتى وما يذر ولبطل عموم رسالته صلى الله عليه وسلم وهو مما يجب الإيمان به لقوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً) وقوله (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً) ذلك أن رسالته صلى الله عليه وسلم لها عمومان محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص عموم بالنسبة إلى المرسل إليهم . وعموم بالنسبة إلى ما يحتاج

إليه من بعث إليهم في أصول الدين وفروعه فنكح لا يخرج أحد من المكلفين عن رسالته لا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها وأعمالها عما جاء به - ومن الواضح أن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم قول متلو وهو الكتاب وغير متلو وهو السنة القولية وفعل وتقرير وذلك كله متناه وأفعال العباد متجددة غير متناهية ومن المحال أن يقابل المتناهي ما لا يتناهي فلو لم تشتق أحكام ما لا نص فيه من موارد النصوص بالاجتهاد لبطل أحد عمومي الرسالة ولاحتجاج الناس بعد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى رسول آخر بين أحكام ما لا نص فيه ولم يكن عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين وذلك كله مما علم من الدين بطلانه بالضرورة .

وإذا ثبت أن مراد الشارع من وضع الشريعة حفظ مصالح العباد في العاجل والآجل فاعلم أن هذه المصالح لا تعدو ثلاثة أقسام - أولها الضرورية - ثانيها الحاجية - ثالثها التحسينية أو السكالية - فالضرورية هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدنيا والدين بحيث إذا فقدت لم تخر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت للحياة نفسها وبفوتها فوت مصالح الأخرى وهي الفوز بوضوان الله تعالى وبالنعيم السرمدي الذي لا يزول ذلك بأن الدنيا مزرعة الآخرة والضروريات خمس وهي حفظ الدين والنفس والنسل والنقل والمال - والحاجيات هي التي يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى غالباً إلى الحرج والمشقة فإذا لم تراعى دخل على المكلفين في الجملة حرج لكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العام وذلك كإباحة الصيد والمضاربة والقرض والمساقاة والسلم وتضمين الصباغ أما التحسينية أو السكالية فمعناها الأخذ بمحاسن العادات ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق وكآداب الأكل والشرب والطهارة والاقتصاد بترك الإسراف والتقتير وأخذ الزينة والتقرب بالنوافل ونحو ذلك من المحاسن الزائدة على أصل المصالح الضرورية والحاجية مما يجري مجرى التحسين والتزيين ولا يحل فقده بأمس ضروري أو حاجي .

هذا وإذا كان المقصود من الأحكام الشرعية التـكليفية إنما هو حفظ هذه المصالح فكل حكم يؤدي إلى حفظ مصلحة منها بأن كان يعزب على الأخذ به أن يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ولم يخالف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو من الشريعة مطلقاً سواء أكان مما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأنه نزل به الوحي أم مما لم يشرعه ولم ينزل به وحي وإنما كان رأياً محموداً وهو ما يراه القلب بعينه فمكر وتأمل وطلب لمعرفة الصواب فيما تتعارض فيه الامارات وكان مع هذا صادراً من أهله خير مخالف لنص أو إجماع فالرأي المحمود يتناول القياس والاستحسان وهو دليل يعارض القياس الحلي المتبادر إلى الأفهام يكون بنى أو إجماع أو ضرورة أو قياس خفي كما يتناول المصالح المرسلة وهي المصالح التي لم يشهد لها من الشرع بالإلغاء ولا بالإعتبار نص معين وكانت ترجع إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالمكاتب أو السنة أو الإجماع .

ولما كان من أسس هذا العلم اعتبار المصالح المرسلة فلا بد من بيان معنى المصلحة والمراد بها هنا وأقسامها بالإضافة إلى شهادة الشرع فنقول :  
تطلق المصلحة على جلب المنافع ورفع المضار وتقدم أن مقصود الشارع بالشرع هو حفظ هذه المصلحة وتطلق أيضاً على المحافظة على مقاصد الشرع فكل ما يتضمن حفظها فهو مصلحة وكل ما يفوتها فهو مفسدة ففيها مصلحة والمراد بالمصلحة المأخوذة في تعريف المصالح المرسلة هو هذا المعنى الثاني ومثالها من الضروريات قضاء الشارع بقتل الكافر المضل وعقوبة المبدع الداعي إلى بدعته لأن هذا يفوت على الخلق دينهم ونضائهم بإيجاب القصاص إذ به حفظ النفوس وإيجاب حد الشرب إذ به حفظ العقل الذي هو ملاك التكليف وإيجاب حد الزنا حفظاً للفنل والأنساب وإيجاب حد السرقة وزجر القصاب حفظاً للمال ومثالها من الحاجيات تسليط الولي على تزويج الصغيرة والصغير فإنه لا ضرورة تدعو إليه من توفيق شهوة أو تناسل بل احتياج إليه لإصلاح المعيشة بأهتباك المعاش والظواهر بالأصهار واعتناء الأتقاء خيفة الفوات ومثالها



من التحسينيات اسلب العبد أهلية الشهادة من حيث أنه نازل القدر ضعيف المنزلة باستنخار المتالك إياه فلا يليق بمنصبه التصدي للشهادة — ثم المصلحة بالإضافة إلى شهادة الشرع ثلاثة أقسام قسم شهد الشرع باختياره وقسم شهد الشرع ببطلانه وقسم لم يشهد له الشرع لا بالبطلان ولا بالاعتبار أما ما شهد له الشرع بالاعتبار فهو حجة يزعم حاصلها إلى القياس واقتباس الحكم من معقول النص والإجماع ومثاله حكمتنا أن كل ما أسكر يحرم قياساً على الخمر لأنها حرمت لحفظ العقل فتحريم الشارع الخمر مصلحة تتضمن ما قصده من حفظ العقل وهو اعتبار لما كان من قبيلها — القسم الثاني ما شهد الشرع ببطلانها ومثاله قول بعض العلماء لبعض الملوك لما جامع في نهار رمضان أن عليك صوم شهرين متتابعين فلما أنكر عليه أنه لم يأمره بإعتاق رقبة مع اتساع ماله قال لو أمرته بذلك لسهل عليه واستحقر أعتاق الرقبة في جنب قضاء شهوته فكانت المصلحة إيجاب الصوم عليه لينزجر به وهو قول باطل لأن الشرع ألغى هذه المصلحة حيث أوجب عتق الرقبة عند القدرة عليه ولم يوجب الصوم إلا عند العجز عنه على ما ذهب إليه أبو حنيفة أو خير على ما ذهب إليه مالك وغيره رحمهم الله تعالى — القسم الثالث ما لم يشهد له بالاعتبار ولا بالالغاء نص معين وهذا القسم هو المسمى بالمصلحة المرسلة وقد نقل الاتفاق على جواز العمل بها وإن خالفت نصاً معيناً بشرط أن تكون كلية قطعية ضرورية ومثلها الغزالي رحمه الله تعالى بكفار تبرسوا بجماعة من أسارى المسلمين وكنا بحيث لو كففنا عنهم لصدونا وغلبوا على دار الإسلام وقتلوا كافة المسلمين ومنهم الأسارى ولو رمينا الترس لقتلنا مسلماً لم يذنب فيجوز لنا أن نرمي الترس لأن الأسير مقتول بكل حال فحفظ جميع المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع لأننا نعلم قطعاً أن الشرع كما يقصد حسم سبيل القتل عند الامكان يقصد تقليله عند العجز عن حسمه وكان هذا التفاتاً إلى مصلحة علم بالضرورة كونها مقصود الشرع لا بدليل واحد معين بل بأدلة خارجية عن الحصر لكن نحصيل هذا المقصود وهو حفظ باقي المسلمين بهذا الطريق وهو قتل من لم يذنب لم يشهد له أصل معين — أما إذا فقد وصف من هذه

الأوصاف الثلاثة فلا يجوز الأقدام على ما عرف من الشارع تحريمه ومثال ذلك جماعة في سفينة لو طرحوا واحداً منهم لنجوا وإلا غرقوا لم يجز إغراق أحدهم لأن المصلحة ليست كلية إذ الذي يترتب على غرقهم هلاك عدد محصور ومثل ذلك ما إذا ترس الكفار بتسلم في قلعة لم يجز رمي الترس إذ لا ضرورة إلى فتح القلعة .

وهذا التفصيل في المصالح المرسله بين ما يجوز الأخذ به وما لا يجوز مفروض فيما إذا كانت المصلحة المرسله مضادة لنص شرعي أما إذا لم تكن كذلك فلا مانع من الأخذ بها كما ذهب إليه بعض العلماء كمالك رحمه الله ونقل كثير منه عن الصحابة رضوان الله عليهم وجملة القول أن المصالح المرسله يجوز اعتبارها ما دامت لا تعود على نص بالابطال أو التخصيص فإن أبطلت نصاً أو خصصته فلا تعتبر إلا عند الضرورات الكلية المتيقنة .

واعلم أن الأحكام الثابتة بالرأى تابعة للمصلحة وهي مختلفة باختلاف الأزمنة والامكنة والنيات فيجب أن تتغير كلما اقتضت المصلحة تغييرها ومن الجلي أن الالتزام التقليدي عقبه كثود في سبيل تحقيق هذه الغاية ولقد كان لما ذهب إليه أكثر المتأخرين من اغلاق باب الاجتهاد وإيجاب التقليد على السكافة وغلو بعضهم حتى قال بوجود تقليد واحد من الأربعة وعدم جواز الخروج عن مذهبه أسوأ الأثر في إرهاب السكافة وخاصة في الأمور القضائية حتى التجأ ولاية الأمور في أكثر الممالك الإسلامية إلى الأخذ بالشرائع الوضعية على أن في الشريعة المطهرة فرجاً من كل ضيق ومخرجاً من كل شدة . قال الله تعالى : ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ، وقال تعالى : فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته . قال ابن القيم فإن تنازعتم في شئ منكره في سياق الشرط فتعم كل ما يتنازع فيه المؤمنون ولو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه أو لم يكن كافياً لم يؤمروا

بالرد لهما إذ من الممتنع أن يأمر الله تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع فإذا فرض خلو الزمان عن المجتهدين ولم يكن من التقليد يد فيجب عدم الجمود في الشئون العامة على مذهب معين فإذا كان الحكم في مذهب بعينه أصبح لا يؤدي الغاية التي تصدت منه لتغير العادات والأحوال والنيات وحب الأخذ بما يحقق المصلحة بعد غيره وإن لم يقل به أحد من الأئمة الأربعة وما قاله بعض العلماء كان الديكي في جمع الجوامع من وجوب تقليد واحد من الأئمة الأربعة قد انتقده المراقي والزركشي وصحح عدم الوجوب العز ابن عبد السلام والنووي .

قال القرافي في شرح المحصول وكان عز الدين يذكر في هذه المسألة أجماعين إجماع الصحابة على أنه يجوز للعامة استفتاء كل عالم في مسألة من المسائل التي تعرض له ولم ينقل عن السلف الجهر في ذلك ولو كان ممتعاً لما جاز للصحابة إهماله وعدم إنكاره ولأن كل مسألة لها حكم في نفسها فكما لم يتعين الأول للاتباع في الأولى إلا بعد سؤاله فكذلك في الأخرى والثاني إجماع الأمة على أن من أسلم لا يجب عليه إنباع إمام معين فإذا قلنا معيناً وجب أن يبقى ذلك التغيير المجمع عليه حتى يقوم دليل على رفعه لا سيما والإجماع لا يرفع إلا بمثله في القوة وقال القرافي نقلاً عن النووي الذي يقنضيه الدليل أنه لا يلزم الشخص التمسك بمذهب معين بل يستفتى من شاء من غير تتبع للرخص — بل قد نقل عن ابن الصلاح وغيره أنه يجب على الأمة أن يقوم بعضها بالاجتهاد المطلق المستقل لأنه فرض كفاية وقال الشعراني في الدرر المنثورة لم يبلغنا عن أحد من السلف أنه أمر أحداً أن يتقيد بمذهب معين ولو وقع ذلك منهم لوقعوا في الإثم لغويتهم العمل بكل حديث لم يأخذ به ذلك المجتهد والشريعة حقيقته إنما هي مجمعة ما بأيدي المجتهدين كما لم يبد واحد منهم ولم يوجب الله تعالى على أحد التزام مذهب محض لعدم عصمته ومن أين جاء الوجوب والأئمة كما هم قد تبرؤوا من الأمر بانبياءهم وقالوا إذا بلغكم حديث فاعملوا به واضربوا بكلامنا عرض الحائط اهـ .

وما يدل على عدم وجوب التقليد لواحد من الأربعة ما قدمناه من أن رسالة النبي ﷺ عامة شاملة لكل ما يحتاج إليه الناس في كل زمان ومكان ولا يكون ذلك إلا بأن تتبع أحكامها الدنيوية تطور الأمم في شؤونها الاجتماعية لإقامة الشؤون العامة على نهج المصلحة وحفظ البيضة وارتقاء نظام المجتمع وإذا فلا يجوز التضيق فيما لا مندوحة للأمة عنه وما تتطلبه حياتها من مراعاة المصالح ومسايرة الحوادث إما باجتهاد من هو أهل له من أهل البصر بقواعد الشريعة وشؤون الحياة وإما بطريق التخريج على مذاهب المجتهدين وهو امتنباط أحكام الحوادث المتجددة التي لا نقل فيها عن صاحب المذهب من الأصول التي مهدها صاحب المذهب من هو أهل لذلك وهو من تكون له ملكة الإقتدار على هذا الاستنباط وهو المسمى بمجتهد المذهب والدليل على جواز التخريج وقوعه في كثير من الأعصار في مذاهب جميع الأئمة من المتبحرين فيها ولم ينكر عليهم أحد وأما يأخذ بالحكم المناسب من أي مذهب كان ولو من غير المذاهب الأربعة كفتاوى الصحابة والتابعين والمذاهب التي ليس لها أتباع الآن كذهب الحسن البصري ومذهب الأوزاعي ومذهب سفيان بن عيينة ومذهب إسحاق ابن راهويه ومذهب أبي ثور ومذهب داود الظاهري ومذهب ابن جرير الطبري بشرط صحة السند في ذلك كله .

وعلى الجملة فإن التزام مذهب بعينه في كل ما يعرض من الشؤون ويتجدد من الحوادث ولو صار بعض ما فيه من الأحكام وطرقها غير يحقق المصلحة ومضيقاً للحقوق ومعيناً لأهل الفساد على الإيمان فيه لتغير الإعراف والأخلاق مما لا يساعد عليه عقل ولا نقل ومن المأثور اختلاف الأئمة رحمة الأمة . وإن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه .

ولقد كان للجمود على التقليد أسوأ الأثر على الإسلام فقد أظهره بمظهر القاصر الذي ليس في مقدوره مسايرة الزمن وسهل بذلك لولاية الأمور السياسية الأعراض عن الشريعة إلى ما يضعونه من القوانين العقلية التي يحفظ بها الحق تارة ويضيع أخرى ويحصل بها العدوان مرة والعدل أخرى ولو عرف ما جاء به

الرسول صلى الله عليه وسلم على وجهه لكان فيه تمام المصلحة المغنية عن التفريط والعدوان .

ولقد جاء النبي صلى الله عليه وسلم بمراعاة المصالح ومسايرة الحوادث يدل على ذلك الفسخ فما كان إلا لاختلاف المصالح باختلاف الأوقات فان الفعل قد يكون في وقت ضارا وفي وقت آخر نافعا فيطلب الكف عنه في الأول ويطلب فعله في الثاني ويدل عليه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم شرع لأمته إيجابا إنكار المنكر ليحصل بإنكاره المعروف الذي يحبه الله ورسوله ومع ذلك استأذنه الصحابة في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها فقال لا ما أقاموا الصلاة وقال من رأى من أميرة ما يكرهه فليصبر ولا يترعن يداً عن طاعته وهذا يقتضى ان إنكار المنكر إذا كان يستلزم ما هو أبغض إلى الله ورسوله منه لم يسغ وإن كان الله تعالى يخضه ويمقت أهله كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر .

ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قطع الأيدي في الغزو فهذا حد من حدود الله تعالى نهى عن إقامته في حال الغزو خشية أن يترتب على إقامته ما هو أبغض إلى الله من تعطيله أو تأخيره ، وهو لحوق من أقيم عليه بالمشركين حمية وغضب ، وهذا وكثير مثله يدل على تقرير الإسلام مبدأ مسايرة الحوادث وأن الواجب الأخذ في كل زمن بما يليق به والعمل بروح الشريعة لا بحرفيتها وفي عمل السلف الصالح في القضاء والفتيا ما يقرر هذا المبدأ أهم تقرير فقد اعتبر عمر رضى الله عنه المصلحة في كثير من اجتهاداته ، فهو الذي أسقط سهم المؤلفة قلوبهم مع أن القرآن عدمه من المستحقين لما أن ذلك كان لتكثير سواد الإسلام فلما أعزه الله عز و علا وأعلى كلمته استغنى عن ذلك - وأسقط الحد عن السارق عام المجاعة درأ له بشبهة أن السنة إذا كانت سنة مجاعة غلب على الناس الحاجة والضرورة ، فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى ما يسد رمقه - وترك التعريب في الزنا بمد أن لحق أحد المغربين بالروم وتصر ، وجعل الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ثلاثا بعد أن كان واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

وعهد أبي بكر وصدر من إمارته كما روى ذلك مسلم في صحيحه فقد رأى رضى الله عنه أن ما كان في عهد رسول الله وأبي بكر وصدر من خلافته هو أصبح غير لائق بأهل عصره لأنهم استهانوا بأمر الطلاق وتتابعوا فيه ، ولم يقفوا عند حد ما شرعه الله لهم فألزمهم بما التزموا عقوبة لم يدل على ذلك قوله أن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم ، ولقد وافقه في بعض هذه الاجتهادات جميع الفقهاء ، ووافقه بعضهم في أشياء منها .

وقد رأى أبو بكر رضى الله عنه قتال أهل الردة ، وهم قوم امتنعوا عن أداء الزكاة مع إقرارهم بالإسلام وإتيانهم الصلاة ، ولم تحدث حادثة كهذه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر كيف نقاتلهم وقد قال، عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها فقال أبو بكر ألم يقل إلا بحقها فمن حقها إيتاء الزكاة ، كما أن من حقها إقام الصلاة ، وكذلك عرضت فكرة جمع القرآن واختلف الرأي أولاً بين أبي بكر وعمر حتى شرح الله صدر أبي بكر لما يقول عمر .

ولأن القيم في كتابه أعلام الموقعين كلام نفيس في هذا الموضوع ونحن نقتبس شيئاً منه إتماماً للفائدة .

قال في فصل تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد هذا فصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الجرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به فان الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة .

وقال في موضع آخر ولا نقول إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ولا

فإذا كانت عدلا فهي من الشرع فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تهمة وعاقب في تهمة أخرى لما ظهرت أمارات الريبة على المتهم فمن أطلق كلا منهما مع اشتغاره بالفساد في الأرض ونقب الثور وتواتر الصراقات ولا سيما مع وجود المصروع بيده وقال لا أخذه إلا بشاهدي عدل أو إقرار اختيار وطوع فقوله مخالف للسياسة الشرعية وقد منع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخال منه من الفضيحة وحرق الخلفاء الراشدين منعه وحرق عمر رضي الله عنه حانوت الخبز وقرية كان يباع فيها الخبز وحرق نصر بن عبد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن زوجته وحلق شعر نصر بن حجاج ونفاه لما سمع امرأة تتشبه به وحرق علي كرم الله وجهه الزنادقة في الأحاديث وحده أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزنا بمجرد الحبل وفي الخبز بالرائحة والقيء وهذا هو الصواب فان دلالة الرائحة والقيء وحبل من لا زوج لها ولا مولى على الشرب والزنا أقوى من البيعة قطعاً فكيف يظن بالشرعية إلغاء أقوى الدلائل وحرق أبو بكر رضي الله عنه اللوطي وألقاه على كرم الله وجهه من شاهق على رأسه إلى أضفاف أضفاف ذلك من السياسة العادلة التي ساسوا بها الأمة وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها إلى أن قال ومن ظن أن الشريعة التي ما طرف العالم أكل منها تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكلمها كمن ظن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبب هذا كله خفاء ما جاء به الرسول على من ظن ذلك وقلة نصيبه من القوم الذي وفق الله له أصحاب نبيه الذين اكتشفوا بما جاء به واستغنوا عما سواه وفتخروا به القلوب والبلاد وقالوا للناس هذا عهد نبينا إلينا وهو عهدنا إليكم وقد كان عمر رضي الله عنه يمنع من رواية الحديث عن رسول صلى الله عليه وسلم خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن فكيف إذا رأى استغناء الناس بأرائهم عن القرآن والحديث وقد قال الله تعالى ( أولم يكفهم إنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ان في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون ) وقال تعالى ( ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ) اهـ . ومن هذا كاه يتبين أن في كتاب الله تعالى وما صرح من سنة رسوله صلى

الله عليه وسلم وما أثر من عمل الصالح الصالح في انقضاء الفتوى ما يمكن أن يؤخذ منه ما يلائم حال الأمة في كل عصر وانه يجب على أهل الحل والعقد في الأمة الإسلامية المسترلين أمام الله تعالى عن إقامة العدل بين أفرادها أن يراعوا حالة الضرورات المصرية وما طرأ على الناس من أحوال وأخلاق ومستحدثات فبعضوا للعمل النظم المقتبسة من الشريعة الفراء التي تكفل إقامة الشؤون العامة على نهج السداد والاستقامة وتبهي الأمة لمجاعة الأمم المتعدية في مضمار الرقي العصري وتعيد لها ما فقدته من مجد عظيم وسلطان كبير وعز لم تلبه أمة من الأمم فما كان ذلك إلا بالأخذ بالدين وما زال إلا بالانحراف عن صراطه المستقيم وإن يصلح أمر آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها .

وهذه القواعد التي يكفل سير الأمة عليها انتظام شؤونها وسعادتها في دنياها واخراتها هي السياسة الشرعية .

فالساسة الشرعية علم يبحث فيه عن التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة على وجه لا يخالف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وإن لم يتم على كل تصرف دليل جزئي .

والشؤون المشتركة هي العلاقات العامة سواء أكانت بين أفراد الأمة الواحدة أم بين الأمة والأمم الأخرى .

فالساسة بمعناها العام تنظم فروعاً كثيرة أعظمها ثلاثة :

(١) السياسة الداخلية . (٢) السياسة الخارجية . (٣) السياسة الاقتصادية .

فالساسة الداخلية هي التي تبحث عن التصرف في شؤون البلاد الإسلامية وتنظيم حكومتها بما يتفق ونزعات أهلها وأخلاقهم ودينهم ودرجة رقيهم في سلم الحضارة وغايتها تأمين الأفراد على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وحررياتهم وبت روح المساواة والأخاء والتعاون بينهم .



والسياسة الخارجية أو الدولية هي الباحثة عن كيفية التصرف في العلاقات المتصلة بين الدول والمصالح المتضاربة بينها وغايتها توسيع نطاق الاتحاد الانساني ودفع المشاكل الناشئة عن تضارب الغايات .

والسياسة الاقتصادية هي الباحثة عن التصرف في موارد الدولة ومصارفها بما يكفل حفظ المصالح العامة من غير اضرار بالافراد .

وموضوعه التصرف في الشؤون المشتركة من حيث كونه جاريا على مقتضى الحكمة وغير مخالف لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم .

وغاياته في نفسه الوصول إلى إقامة الشؤون المشتركة للدولة الاسلامية على نهج السداد بقواعد دينها أما الفرض من تدريسه فهو بيان أن الشريعة المطهرة قد تسكفت بسعادة الناس دنيا وأخرى وأنها بأصولها تسع الأمم في جميع الأزمنة والامكنة إذا فهمت على حقيقتها وطبقت على بصيرة وعمدى .

## الفرق بين السياسة العادلة والظالمة

العدل هو وضع الأشياء في مواضعها التي تليق بها وانزالها منازلها وهو عام في الاعتقادات والأعمال — فالعدل في الاعتقادات لإثبات ما قام عليه البرهان وفي الأعمال الاتيان بأفضلها وهو ما يترتب عليه مصلحة من جلب منفعة عامة أو خاصة أو درء مفسدة كذلك من غير اضرار بأحد — فالإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر عدل لأنه اعتقاد لما قام عليه البرهان القاطع واستقامة المرء في أخلاقه وأعماله على أمر الله ونهيه عدل ينمر سعادته في العاجل والآجل — ووقوف الحاكم في حكمه عند حد ما رسمه الشرع المسنون من المساواة بين الناس في الدماء والأموال والأعراض والحريات عدل تقرّب عليه سعادة المجموع في الدنيا ونجاته في العقبى — وكما يوصف الحاكم بأنه عدل أو عادل من حيث أن فعل العدل قام به كذلك نوصف قواعد السياسة والحكم التي تقرر المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وتضع الحدود لتحقيق هذه المساواة بأنها عادلة فيقال شريعة عادلة وسياسة عادلة من جهة أنها مظهره للعدل ومبينة طرقه وحدوده .

أما الظلم فهو وضع الشيء في غير موضعه وهو يجري في جميع ما سبق كالسكران والفسق بالخروج عن أمر الله ونهيه والحكم بين الناس بالهوى والآثرة والأنظمة التي تقرر ذلك .

وعلى هذا فالسياسة العادلة هي التي ترمي قواعدهما إلى إخراج الحق من الظالم وإيصاله إلى مستحقه وتوفير أسباب السعادة للناس بحفظ الأنفس والأموال والأعراض والحريات على قاعدة المساواة بين الشريف والوضيع والقوى والضعيف في الحقوق والواجبات والعقوبات التي تسكب النفوس الجاحدة وتنفذ بأهوائها عند حدود الفضيلة وتمنعها من تجاوز الاعتدال في أعمالها وترضى كل ذي حق بحقه وتعلمه احترام حقوق غيره .

هذه السياسة إن لم يربط الأخذ بها الناس برباط المحبة فهو نائب منابها في توجيه كل فرد بقلبه وقالبه إلى العمل لما فيه خير الجميع وذلك يستتبع بالضرورة عمارة البلاد وسعادة العباد واتساع السلطان وقيام الملك على أساس متين وركن ركين .

أما السياسة الظالمة فالعمل بها يضيع الحقوق ويهطل الحدود ويجريء المفسدين ويمد للباغين فينشأ عنها ما هو طبيعي في النفوس من بغض المظلومين وبذلك تفرق كلمة الأمة ويصبح كل فريق منها عدواً للآخر فتتفصم عرى الاتحاد ويستشري الفساد فلا تعاون ولا إخاء وعن ذلك يحدث الضعف الشامل وعلى أثره البلاء العاجل قال الله تعالى ( وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعداً ) .

وقد أوجب الشرع الحكيم العدل ووضع قواعده العادلة وحرم الظلم وذكره في مئات من آيات القرآن اسوأ الذكر وقرنه في بعضها بأسوأ العواقب في الدنيا والآخرة وبأن الجزاء عليه فيما أثر لازم له لزوم المعلول لعلته والمسبب لسببه وبين أن من أثره إهلاك الأمم وخراب العمران قال تعالى ( وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون ) أى ما كان من شأنه ولا من سنته في نظام الاجتماع أن يهلك الأمم بظلم منه لهم أو بشرك يقع منهم وهم مصلحون في سيرتهم وأعمالهم وإنما يهلكهم بظلمهم وإفسادهم وعن ذلك قيل يبقى الملك مع الشرك ولا يبقى مع الظلم .

ومن حكم الأقدمين : العدل إذا دام عمر والظلم إذا دام دمر .

وبما قدمنا ينجلي الفرق بين السياستين في الحقيقة والآنار وحكم الشارع العليم الخبير .

نسأل الله أن يهدى أمتنا صراط العدل إنه واسع الفضل .

## الإسلام كفيل بالسياسة العادلة

قدمنا أن السياسة العادلة هي التي تقوم قواعدها على حفظ الحقوق والواجبات ورعاية المصالح والمساواة بين الناس . فنبث فيهم روح الأخاء ، وتمهد لهم أقرب السبل لنيل السعادة .

ونقرر هنا أن الإسلام كفيل بهذه السياسة فقد جاء بأصول يمكن أن يشتق منها أحسن نظام وهو ما يكون أكثر انطباقاً على استعداد الأمة ، وأشد ملاءمة لظروفها الزمانية والمكانية وإليك البيان .

أقام الإسلام أحكامه على الحكمة وهي مصلحة العباد من جلب النفع لهم ، ودفع الضر عنهم ، وقد أرشد الكتاب العزيز إلى ذلك بتعليق الأحكام بالمصالح — على ما أسلفنا — اشهاراً بأن المقصود إنما هو الخير للكافرين .

ثم جاء بأصول عامة تتناول من الوقائع الجزئية ما لا يتناهى ولا يختلف فيها زمان عن زمان ولا أمة عن أخرى وغايتها تنظيم ما تتطلبه حياة الفرد مجتمعاً من المعاملات والعقوبات ووضع نظام للحكم الصالح وتحديد علاقة الحاكم بالمحكوم ، وبيان ما ينبغي أن تكون عليه صلة الأمة الإسلامية بالأمم الأخرى وعلى الجملة فهذه الأصول تشمل بياناً كاملاً لأنواع التشريع من مدني وجنائي وسياسي وحربي وخارجي على وجه كلي يتفق وجميع التطورات الاجتماعية .

ففي التشريع المدني بين أحكام الميراث والربا بقوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الأنثيين » الآيات . وقوله : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ، وقوله : « يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » .

وأباح المعاملات من بيع وإجارة وغيرها من عقود المعاملات عن التراضي ومراعاة الفضائل من الصدق والنصيحة واجتناب الغش والخديعة ونحوهما مما يفرضى إلى الشحناء وانطواء القلوب على العداوة المنفضية إلى تفرق الكلمة ونصم

عربى الوحدة بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ، وقوله : « ويل للطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، وقوله ﷺ : « الدين المعاملة ، وقوله : « الدين النصيحة ، وقوله : « من غشنا فليس منا ، .

وفي التشريع الجنائي جمل العقوبات قسمين :

أحدهما : وهو الأقل — القصاص والحدود وهي ما فرض من عقاب معين على جرم معين بالنص ، ففي القصاص قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ، .

وفي الحدود قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وقوله : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، وقوله : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، الآية ، وقوله : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، وما جاء في حد السكر وبعض العلماء يجعل عقاب السكر تعزيراً لا حداً لأنه لم ينص في الكتاب ولا في السنة على تحديده والحكمة في تعيين أنواع الحد والقصاص ارهاق الأشقياء والفساق لفضاعة جرائمهم .

وثانيتها التعزير وهو مفوض إلى اجتهاد الحكام - بإجماع الأمة - فلم أن يقرروا من العقوبات ما يرونه ملائماً لحال الناس وكفيلاً بحفظ المصالح العامة والخاصة مع مراعاة العدل بأن تكون العقوبة على قدر الجريمة كما يقتضيه قوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، وقوله : « وجزاء سيئة سيئة مثلها ، وهذا القسم هو الأعم الأشمل .

وفي التشريع السياسي جعل الحكم فيما لا نص فيه للأمة بقوله تعالى في صفات المؤمنين « وأمرهم شورى بينهم ، وقوله تعالى : « وشاورهم في الأمر ، وأوجب

العدل المطلق في الأحكام والشهادات بقوله تعالى : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » وقوله : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان » وقوله : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين » وقوله : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا هو أقرب للتقوى » كما أوجب المساواة بقوله : « إنما المؤمنون إخوة » وقوله : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » .

وحدد علاقة الحاكم بالمحكوم فالزم الأول أن يحكم بما أنزله تعالى بقوله : ( اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ) وقوله ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) الآيات وأوجب على الثاني طاعة الأول ما أطاع الله بقوله ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ) حرم الظلم في كثير من الآيات وحذر منه أكبر تحذير .

وفي التشريع الحربى وردت الآيات التى تأذن فى الحرب وأشير بالسلم وتبين توزيع الفىء ومعاملة الأسرى مثل قوله تعالى ( وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين - ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا أنهم لا يعجزون وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شىء فى سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله أنه هو السميع العليم ) وقوله ( واعلوا أن ما غنمتم من شىء فإن الله خمه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ) وقوله ( فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ) .

وفى التشريع الخارجى جاء قوله تعالى ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين

إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يولهم فأولئك هم الظالمون .

وعلى هذا النوع شرع الإسلام للشؤون المشتركة نظماً وأصولاً كلية تلائم الناس في كل الأقطار والأحوال ولا يتصور أن لا تتفق ومصالحهم مهما تطاول الزمان .

ولما كانت الأحكام مبنية على المصلحة وأحكام الوقائع متغيرة بتغيرها فقد يكون الشيء مصلحة لأمة ومضرة لأخرى وقد يكون نافعاً لأمة واحدة في زمان أو مكان آخر — ترك الإسلام بيان تلك الأحكام الجزئية لاجتهاد أهل العلم بها من الأئمة والأمراء والقضاة والقواد بما يتفق وروح العصر بشرط أن لا يتعدوا ما قضت به الأصول الكلية وأذن في ذلك الاجتهاد بقوله ( فاعتبروا يا أولى الأبصار ) وقوله صلى الله عليه وسلم : إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد .

فالإسلام بما جاء به من الأصول الكلية التي تنفق مع كل تطور اجتماعي وبيئاته الأحكام على المصالح وبأذنه بالاجتهاد فيما لا نص فيه وبعدم تقييده الجزئيات بنظام خاص يجعلها تعبدية فقد مهد للمسلمين السبيل إلى أن يقتبسوا في كل شأن من الشؤون المشتركة السياسة العادلة التي تطابق استعدادهم وتلائم ظروفهم وأقام بذلك الدليل على أنه أكمل الأديان وأنه دين البشر العام وأنه للدين الحق . نعم الختام .

## تاريخ دخول السياسة الوضعية

### في الحكومات الإسلامية

#### والأسباب الداعية إلى ذلك

كانت الحكومات الإسلامية في صدر الإسلام واقفة في سياستها عند حد الإستمسك بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ والشورى فيما لا نص فيه والاجتهاد في الوقوف على حكمه بالقياس على المنصوص تارة والعمل بالمصالح المرسله تارة أخرى ، يرشدهم في ذلك فهم صحيح لمقاصد الشريعة ، وعزيمة صادقة على تحقيقها ، واتباع لأمار من تقدمهم . ولم تكن الخلافة في ذلك العهد مظهراً من مظاهر الملك واهته فكان الناس لا يرون في خليفتهم إلا واحداً منهم وثقوا به فولوه أمرهم فإن أصاب أيديهم وإن أخطأ بصروهم ، وهو من جانبه لا يتنقى إلا إصابتة الحق يرضخ له متى وجدته ، ولا يكبر عليه أن يترك رأيه لرأى أصغر فرد فيهم إذا شهد له الحق .

ثم كان أن بعد الناس عن عصر النبوة وقام بعض المفسدين بالطمع على رجال الحكم في آخر عهد عثمان رضي الله عنه ونشأت ذلك فن وثورات جرات كثيراً من الناس على مخالفة الدين والخروج على الخلفاء والأمرأه ، وانقسم الناس حول الخلافة أحزاباً كل حزب يرشح فرداً منه للخلافة ويراه أهلاً لها دون غيره . ولقد وجد في الأحزاب من بلغت به الجرأة على الحق والتشيع للهوى أن يضع أحاديث على الرسول صلى الله عليه وسلم تؤيد مذهبه وتخدم سياسته .

وإذا كان شكل الحكومة مظهر نفسية الأمة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم ، حكم الأمة ملوك ليس لها من الخلافة إلا اسمها - أقاموا سلطانهم على القهر والغلبة ، ومكنوا لأنفسهم بالسيف والقطع والحبس والتشريد ، وحكموا بالظلم ، ولم يكن لهم هم إلا توطيد سلطانهم وتسخير الناس



أشهراتهم وجعل ولاية الحكم في أعقابهم ، لا يزالون أن يستيحيوا كبار الإثم  
وظائع الظلم في سبيل تحقيق هذه الأغراض ، فهي لديهم الغاية التي ليس وراءها  
غاية والمصلحة التي دورها كل مصلحة . ولذلك اتخذوا من الولاية كل طاغية يرون  
فيه الكفاية لتحصيل ما يريدون عربياً كان أو أعجمياً ، ولم يهيدوا أولئك الأمرام  
بقيد سوى تثبيت السلطان . فكان في الأمرام الفارسي والتركي والنمري وإذا كان  
لهؤلاء دول لهم نظم في الحكم وقواعد في السياسة وليس عليهم من رقابة الخلفاء  
ما يمنهم من فعل ما يشاؤون ادخلوا في الحكم الإسلامي كثيراً من نظم أهمهم .  
ولما كان الكثير من هذه الأعمال لا تقره الشريعة ، والعامه وهم السواد  
الأعظم لا يرضيهم الخروج عليها ، وقد يجرم ذلك إلى الانتقاص على الحكومة  
حاول أولئك الخلفاء استئالة للعامه أن يصيبوا أعمالهم بصيغة دينية فولوا وجوههم  
شطر العلماء وأرادوهم على أن ينصروهم بفتاويهم وحميلهم . وكان في العلماء يومئذ  
بقية من أهل العلم الصحيح والدين المتين ، فأبوا أن يبيعوا دينهم بديانهم ولم يجزم  
عن إنكار هذا المنكر بأيديهم أو ألسنتهم آثروا العزلة والبعد ، كما كان فيهم فريق  
آخر استموت به زهرة الحياة الدنيا فقال إلى ما عند الخلفاء من مال وحاه وأفتاهم  
بما يحبون وتبع ذلك أن تصدى للاجتهاد غير أهله تقريباً إلى الملوك ، فعمت  
فوضى الاجتهاد الفردي ، وظل الأمر على ذلك إلى أن جاء عصر التزم فيه المجتهدون  
طرقاً خاصة في الاجتهاد ووضعوا له حدوداً والتزموا شروطاً في المصالح التي تجب  
مراعاتها والنزول على مقتضياتها فترتب على ذلك اغفاله كثير من المصالح  
المرسلة بعد أن كان السلف الصالح يعملون بها كما أسلفنا . ثم جاء بعد ذلك قوم  
من أتباع الأئمة المجتهدين غلوا في شأن الاجتهاد وهم أقدار الأئمة حتى حسبوهم  
لم يتركوا شيئاً من الدين إلا بينوه وأرادوا مع ذلك أن يصدوا عن الاجتهاد  
من ليس من أهله ففرضوا أن باب الاجتهاد قد أغلق وأن الواجب على العلماء  
الاقتصار على فهم وتطبيق ما استنبطه الأئمة المجتهدون السابقون .

واقدم كان هذا الرأي مع حسن النية فيه - مصدره أشركبير ، إذ به وقف الفقه  
الإسلامي عند حد لا يتجاوزه وسارت الحوادث ففقدت الملازمة بين كثير

من الأحكام الفقهية الزمنية وبين المصالح المتجددة . وهذا من الأسباب التي هيأت للأمراء السياسيين السبيل إلى مسايرة الزمن بالنظم الوضعية . ومع هذا كله فإن السياسة الوضعية لم تدخل في الحكومات الإسلامية سافرة غير مقنعة إلا بعد الفتح العثماني بعدة قرون .

وجملة القول في ذلك - على ما جاء في القانون الدولي المصري الخاص وقانون القضاء والإدارة : أن السلطان محمداً الفاتح لما افتتح القسطنطينية في سنة ١٤٥٣ أراد استئالة المسيحيين فمنهم امتيازاً يتضمن حرية الاعتقاد وأن يختص قضايتهم بالفصل في قضاياهم المدنية وأن يطبق القانون الفرنسي على ميراثهم ولم تكن تلك المنحة لازمة ولا مؤقته بوقت بل كان للسلطان الحق المطلق في إلغائها متى شاء ، ولكن في سنة ١٧٤٥ ابتدأت الدولة تضعف فتمتعت فرنسا امتيازاً ألبانيا وتمتعت إلى ذلك الدول الأخرى فتمتعت الدولة أيضاً امتيازات لازمة ، فأصبحت الدولة العلية مقيدة بهذه الامتيازات عاجزة عن رفع أضرارها ولما طلبت إلى الدول الغائها امتتعت محتجة بأن نظمها التشريعية غير صالحة ، فاضطرت الدولة العلية إلى إدخال السياسة الوضعية مجارة للام ذوات الامتيازات لتتوصل إلى إلغائها ، فأنشأت محاكم مدنية بدلاً من المحاكم الشرعية وقصرت المحاكم الشرعية على مسائل الأحوال الشخصية ، وأصدرت أمراً في سنة ١٨٣٩ بالتسوية في المعاملات بين العثمانيين وغيرهم وأمراً آخر في سنة ١٨٥٩ نظمت فيه اختصاصات مجالس الطوائف والتزمت العمل بالقوانين الأوروبية في الحكومة العثمانية بمقتضى المعاهدة التي تمت بينها وبين روسيا في سنة ١٨٧٨ ولما كانت مصر في ذلك الحين تابعة للدولة العثمانية فقد منيت بهذا الداء الوييل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

## السياسة الدستورية الشرعية أوشكل الحكومة وعلاقتها بالامة

لا بد لسلك أمة من حكومة ، وهي فرد أو هيئة مكونة من عدة أفراد ترتبط بالامة بعلاقة التصرف في شؤونها وحملها على طاعتها - ويختلف شكلها باختلاف هذه العلاقة إطلاقاً وتقييداً لأنه إن كان تصرفها في تلك الشؤون مطلقاً مفضلاً إلى إدارتها إن شامت أقامت الشرع المسنون أو القانون المرسوم وإن لم تشأ وعملت بمحض إرادتها فلا حرج عليها فهي حكومة مطلقة أو استبدادية وإن كان تصرفها مقيداً بالشرع أو القانون بحيث لا يجوز لها أن تصرف بغير ما قيدت به فهي حكومة مقيدة أو دستورية وإذني فتجديد تصرف القوة الحاكمة في شؤون الأمة المحكومة شرط لا بد منه للدستورية الحكم كما أنه ضروري للتوفيق بين سلطان الحاكم وحرية المحكوم إذ به يتبين مدى ما لسلك منهما فلا يطغى أحدهما على الآخر .

والقواعد التي تبين وسائل هذا التحديد وطرقه هي السياسة الدستورية وقد تسمى القانون التنظيمي أو القانون الأساسي وهي وضعية إن كان الواضع لها عقلاء الأمة وبصراؤها وذووا الرأي فيها وشرعية إن كانت من عند الله تعالى بواسطة رسول يقررها للناس وعلى هذا فالسياسة الدستورية الشرعية هي القواعد التي شرعها الله لعباده على لسان رسوله لتحديد علاقة الحاكم بالمحكوم

واعلم أن الاستبداد وهو — على ما بينا — تصرف الواحد في السلك على وجه الاطلاق في الإرادة من غير تقييد بشرع أو قانون مما يحرمه الإسلام ويعتق أمته أشد المقت كليا كان أو جزئيا ذلك بأنه عمل بالهوى ونبت الدين وخروج على أمر الله تعالى باتباع الرسول في كل ما جاء به . قال تعالى ( اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ) وقال ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى

الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ( وقال (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وقال (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) وذلك يوجب على كل فرد من أفراد الأمة الوقوف عند حد ما شرعه الله تعالى من العقائد والأعمال والأحكام بلا فرق بين حاكم ومحكوم — وعلى هذا جرى عمل السلف الصالح من هذه الأمة وانعقد عليه إجماعهم فلم يبيحوا في جميع أطوارهم أن يلى أمرهم من يخالف الكتاب أو السنة في حكمه إلى ما تفبعث إليه شهوته وهواه وصيغ بيعهم لمن ولوه أمر في ناطقة بذلك فقد كانوا يقولون لمن يبايعونه بآبعتك على أن تكون خليفة رسول الله ﷺ تدب علينا سنته وتسلم بنا طريقته أو على أن تحكم فيما بكتاب الله وسنة رسوله إلى غير ذلك من العبارات التي يتفق معناها وإن اختلف ميناها — هذا — والاستبداد مبادئ الحكمة الله تعالى في إرسال الرسل وإزالة الكتب وتشريع الشرائع وفي بعض ما ذكرنا ما يكفي للدلالة على أن الحكومة الإسلامية دستورية مقيدة .

أما السياسة الدستورية التي قررتها الشريعة المطهرة فهي :

١ — الأمة مصدر السلطين التنفيذية مطلقاً والتشريعية فيما لا نص فيه .

٢ — الحاكم مسئول .

٣ — حقوق الأفراد والجماعات مكفولة .

وتفصيلاً لذلك نقول :

### السلطة التنفيذية أو الحكومة

نصب الخليفة وهو الرئيس الأعلى حق من حقوق الأمة بل هو واجب عليها والادلة على ذلك كثيرة منها إجماع الصحابة فقد عدوه من أهم الواجبات إذ قدوه على دفن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو إجماع ثابت بالتواتر فيضيد القاطع وبنصبها إياه يستفيد حق الاستقلال بالتصرف في شؤونها وتولية من يراه أهلاً للولاية

على الأعمال المختلفة من إماراة وقضاء وغيرهما فهو يستمد سلطانه من الأمة مباشرة وهي صاحبة الحق في هذا السلطان إذ لو لم يكن لها لما استفادته منها من ولته فان فائد الشيء لا يعطيه وغيره من عماله وفضائه يستفيد سلطانه من الأمة بواسطته إذ المستفيد من المستفيد وإذن فسلطة الحكم للأمة ممثلة في أولى الامر .

### السلطة التشريعية

المراد بها هنا بيان حكم الله تعالى فيما ليس فيه نص صريح في حدود الكتاب والسنة وهو أيضا حق الأمة ليس للرئيس الأعلى منه شيء إلا باعتباره فردا له حق الاجتهاد إذا كان من أمته شأنه في ذلك شأن سائر المجتهدين ودليل ذلك قوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) فهو يقتضى إيجاب الشورى على الرسول صلى الله عليه وسلم في كل أمر هو محل لها وهو ما لا نص فيه بالضرورة وما كان إيجاب الشورى عليه صلى الله عليه وسلم مجرد تطيب خواطر الصحابة الذين ألقوا قبل الإسلام أن يكون لهم رأى في الحكم ولاتنظيم أقدارهم ولالسن الشورى للأمة حسب كما ذهب إل ذلك بعضهم بل لا ستعانة برأيهم في تعريف حكم ما لا نص فيه يدل على ذلك قوله تعالى في نسق ذكر المشاورة ( فاذا عزمتم فتوكل على الله ) إذ معناه فاذا صممت على أمر بعد المشاورة فامضه ولو كان فيما شاور فيه نص قد ورد به التوقيف من الله تعالى لسكانت العزيمة فيه سابقة على المشاورة إذ كان ورود النص موجبا لصحة العزيمة قبل الشورى ففي ذكر العزيمة بعد الشورى دلالة على أنها صدرت عنها وإنه لم يكن في موضع الشورى نص قبلها وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستشير أصحابه فيما لا توقيف فيه ويجتهد معهم ثم يعمل بما يظهر أنه الصواب وفي ذلك ضروب من الفوائد أهمها إعلام الناس أن ما لا نص فيه من الحوادث فسنيل استدراك حكمه الاجتهاد وغالب الظن فالشورى قاعدة من قواعد الشريعة وعزيمة من عزائم الاحكام وإذا كانت واجبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو هو في كاله العقلي والروحي واتصاله بالوحي الإلهي فهي على غيره أوجب .

أوجب الله تعالى الشورى ولم يبين لها كيفية ولم ينه عن كيفية فحكم جميع  
الكيفيات الإباحة عملاً بقاعده - كل ما لم يرد فيه إيجاب ولا حظر فهو مباح -  
وإذن فلنا أن نختار منها ما يسير عليه غير المسلمين إذا كان محققاً لمصالحنا غير مخالفاً  
لشيء من قواعد ديننا بل يندب لنا أن نفعل ذلك فقد ثبت في صحيح البخارى  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه وكانوا  
يسدلون أشعارهم وكان المشركون يفرقونها فسدل شعره ثم فرقه بعد .

وإذا كان غرض الشورى ومقصودها هو بيان الحكم اللائق فيما لا توقيف  
فيه فأهلها هم أهل الكفاية فيما يستشارون فيه وقد عبر عنهم القرآن الكريم بأولى  
الأمر وأمر بطاعتهم فقال : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »  
وتسميتهم بأولى الحل والعقد في عبارات المتكلمين والاصوليين هي في الواقع تفسير  
لعبارة الكتاب وهم على الحقيقة زعماء الأمة وأولوا الرأي فيها الذين نرضيهم ونثق  
بهم ونرضى بما يقررونه فاتفقوا إجماع وهو حجة يجب العمل بها وتحريم مخالفتها  
بنص هذه الآية فتمت اتفقوا على أمر وجب على الأمة الطاعة وعلى الحاكم التنفيذ  
فإن أبي أسقطوه لمخالفته الإجماع المعصوم ، وإن اختلفوا في أمر وجب رده إلى  
الكتاب والسنة بعرضه على أصولها وقواعدهما بواسطة من يختار ذلك من أهل  
العلم بهما والبصر بالمصالح العامة فيعمل بما يتفق معهما عملاً بقوله تعالى : « فإن  
تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » .  
فإن استمر الخلاف بين أولئك المختارين أيضاً كان المرجح هو الرئيس الأعلى ذلك  
على ذلك السنة فقد استشار النبي ﷺ أصحابه قبل غزوة أحد فيها يصنع فأشار  
عليه إلا كثرون ببقاء العدو خارج المدينة ، وكان رأيه ﷺ ورأى كبار أصحابه  
أن يبقى بها ولكنه عمل برأى الأكثر .

واستشارهم في أمرى بدر وعمل برأى أبي بكر فأخذ الفدية منهم وأطلقهم ،  
وقد كان رأى أكثر من استشير قتلهم .

## مسؤولية الحاكم

عرفت مما قدمنا أن الشريعة قضت بمسؤولية الحاكم وأوجبت عليه التقيد بالكتاب والسنة وما اتفق عليه أولوا الأمر وبما لا ريب فيه أن مجرد وجوب هذا التقيد عليه وعلمه به لا يكفي في تحققه فإن كثيراً من الناس يتركون واجبات لا يشكون في وجوبها ويترفون ما ثم يؤمنون بحظرها فإن لا بد لتحقيق هذا الواجب من طائفة تتحقق بمفاني الشريعة وتظهر بمظاهرها تقوم الحاكم عند انحرافه عنها وتخضعه على ملازمتها والسير على صراطها لذلك أوجب الله على الأمة قيام طائفة منها بهذا الأمر وجوباً كفائياً يسقط بفعل البعض ويستحق السكل عقاب الله تعالى باغفاله فقال سبحانه وتعالى ( ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ) فقد أوجب على السكل قيام أمة أى طائفة منهم بذلك فهو واجب على الكفاية ودليل الوجوب أولاً - لفظ الأمر - وثانياً - أن التقيد بالشريعة واجب مطلق إذ لا يسقط وجوبه بحال ولا سبيل إلى إقامته إلا قيام تلك الطائفة بالدعوة إليه والجل عليه وقيامها مقدور فيكون واجباً بمقتضى قاعدة - المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب - وهذا القدر متفق عليه والخلاف في أنه واجب بما وجب به الواجب المطلق أو بأمر آخر لا يعيننا في هذا المقام .

هذا - والآية الكريمة لم يصرح فيها بالمدعو والمأمور والمنهى وحذفه مؤذن بالعموم فهي عامة في الملوك وغيرهم فيكون من وظيفة هذه الطائفة وواجبها دعوة الملوك إلى الخير وأمرهم بالمعروف ونهيمهم عن المنكر حفظاً للشريعة أن يتجاوز حدودها المعتمدون وأن يتعالى على أحكامها ذرؤا الشهوات فينتهكوا حرمتها ويفسدوا نظامها إذا لم يؤخذ على أيديهم وتركوا وما يشاؤون وصراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبينة في الحديث الصحيح ، من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبقلبه ، ولا يخفى ما يقتضيه التفسير باليد من استئصال أسباب الفساد وإيقاف كل عابث عند حدود الفضيلة أما التغيرير

باللسانِ فارشاد وتعاليم ونصيحة وتفويج يدل على وجوبه فوق ما سبق قوله صلى الله عليه وسلم « الدين النصيحة » ثلاث مرات . قيل لمن يارسول الله قال لله واسكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم - ونصيحة الأئمة على ما قال العلماء هي معونتهم على القيام بما تكلفوا القيام به بتعليمهم إذا جهلوا وارشادهم إذا هفوا وتوبيخهم إذا غفلوا ، وسد حاجتهم إذا احتاجوا ، وتحذيرهم من سوء يراد بهم ، ونصرتهم في جمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة إليهم .

ولقد كان أمر هذه المسؤولية موضع عناية السلف الصالح واهتمامهم وتقديرهم فما كان يعاب على أصغرهم قدرا أن يحاسب أعظم الخلفاء شأننا وأكبرهم سلطانا على الهفوة النادرة والخطأ اليسير وانظر كيف كان الخلفاء الراشدون يقررون ذلك في المجالس الجامعة ، قال أبو بكر رضي الله عنه إنما أنا متبع لا مبتدع ، فان أحسنت فأعينوني وإن زغت فقوموني - وقال أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن خالفت فلا طاعة لي عليكم وقال عمر رضي الله عنه ، أيها الناس من رأى منكم في اعوجاجا فليقومه ، فقال له اعرابي : لو رأيتك اعوجاجا لقومناه بسيفونا ؛ فقال رضي الله عنه : الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوم عوج عمر بسيفه .

وفي هذا ما يدل على مبلغ نأثر تلك النفوس المؤمنة حقا بالتعاليم الإسلامية وشعورها الصحيح بواجب المسؤولية .

## كيف كانت الحكومة في عهد الرسول وخلفائه الراشدين

إذا كانت عظمة الحكومة تقدر ببنية مبادئها وبإصلاحها لتلك المبادئ وقدرتها على حمل الناس عليها فالحكومة التي تقوم على أقوم المبادئ متمسكة بها بحيث يحيل العقل خروجها عليها في كثير أو قليل محبة لها حتى لتبذل في سبيلها أنفس ما تملك من نفس ومال قادرة على تحقيقها في الأمة مؤيدة في ذلك بقدرته من هو على كل شيء قدير فقد تعدى بحق خير حكومة أخرجت للناس وإذا كان رسول



الله صلى الله عليه وسلم رأس الحكومة الإسلامية في عهده وهو المعصوم من مخالفة شيء مما جاء به من الحق ومنه الدعوة إليه والدفاع عنه والمخاطرة في سبيله بكل نفيس وإذا كانت المبادئ الإسلامية عامة ومنها قواعد الحكم أفضل مبادئ عرفها التاريخ بشهادة العقل فقد جاءت ملائمة للعقل البشري وهو في طور كماله وبشهادة النقل ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم مع ذلك مؤيداً بتوفيق الله ونصره فان حكومته صلى الله عليه وسلم أنظمت الحكومات قدراً وأجلها شأناً وأفضلها على الإطلاق كما أنه صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق على الإطلاق ، ولما كانت قائمة على حق لا يشوبه باطل وعادل لا يخاطه ظلم ولا يتطرف اليه هوى ومساواة بين جميع أفراد الأمة في كل شأن من شؤون الحياة لا يتسرب اليها تمييز لفرق على غيره ولا لجنس على آخر دخلت في مدلول كلمة حكومة دستورية وقوله صلى الله عليه وسلم في مدلول كلمة بشر وهو دخول أكل الأفراد في معنى الاسم العام .

انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ولم يوص بالخلافة لاحد من ذوى قرباه أو غيرهم من أصحابه وترك الأمر شورى للمسلمين يتخبرون من بينهم من يروونه أهلاً لحكمهم وتجتمع عليه كلمتهم ولم ير المسلمون بدأ من خليفة للرسول صلى الله عليه وسلم يقوم بحراسة الدين وتبدير شؤون المسلمين فاجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ورشحوا للأمر سيد الخزرج سعد بن عبادة وسمع المهاجرون بذلك فمجل إليهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح وغيرهم وقام بين المهاجرين والأنصار نقاش طويل وأدلى كل فريق بحجته ثم انتهى الأمر بالبيعة لأبي بكر رضي الله عنه بالخلافة وأقر المسلمون هذه البيعة لأبي بكر رضي الله عنه بالخلافة وأقر المسلمون هذه البيعة في مجلس عام بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذه البيعة كما ترى تتمشى مع نظام الشورى فقد وقع أولاً في سقيفة بني ساعدة اجتماع يضم الأنصار وأكابر المهاجرين تبادلوا فيه الآراء ورجحت حجة ثم كان بعده اجتماع عام في المسجد تمت فيه البيعة العامة لأبي بكر عن الجميع .

ولقد كان أبو بكر يقضى بكتاب الله وسنة رسوله ما وجد فيهما ما يقضى به فان لم يجد انتشار الصحابة وقضى بما يرون .

ولقد انتشر أبو بكر رضى الله عنه الصحابة في استخلاف عمر بعده فلم يعبه أحد إلا بشدة ثم أجمعوا على حسن الاختيار ومع ذلك بايعه المسلمون بيعة عامة بعد وفاة أبي بكر وكانت طريقته في الحكم طريقة أبي بكر يعمل بكتاب الله وسنة رسوله وما أجمع عليه المسلمون في عهد أبي بكر فان لم يجد رجوع إلى الشورى .

وجعل عمر رضى الله عنه الخلافة بعده شورى في ستة مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض فوقع الاختيار على عثمان بن عفان رضى الله عنه فبايعه المسلمون بيعة عامة وكانت سيرته في الحكم سيرة الخلفين قبله ومن بعده قامت خلافة على كرم الله وجهه على البيعة من كل من بالمدينة من المهاجرين والأنصار ولم يخالف في حكمه ممن من تقدمه من الخلفاء .

ومن هنا يتضح أن حكومة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم كانت حكومة دستورية يستمد الخليفة سلطته التنفيذية من الأمة بالبيعة ويرجع إلى اجتهادها فيما لا نص فيه ولا يخرج عما قضت به الشريعة في شئ .

وقد ذهب بعض المكاتبين منا إلى أن حكومة الخلفاء الراشدين لم تكن دستورية بالمعنى الحديث المصطلح عليه اليوم وهو ما يرجع الحكم فيه إلى جميع أفراد الأمة الراشدين لأنه وإن كان قصر الشورى في عهدهم على طائفة من الناس وهم أهل الحل والعقد لا يطعن في دستورية حكمهم إلا أن عدم تعيين هذه الطائفة وتميزها عن غيرها وعدم تعديها إلى الأمصار النائية عن المدينة يجعل حكومتهم دستورية من ناحية قيامها على الشورى وجعل السلطان في يد حكومة يختارها الناس وارتقراطية - حكومة أعيان - من ناحية قصر الشورى على طائفة خاصة غير مميزة من أهل المدينة .

وهذا الرأي فيما نرى بعيد عن الصواب لأن أولى الحل والعقد في كل قوم أو بلد أو قبيلة معروفون فإمام الذين يثق بهم الناس في أمور دينهم ومصالح

دنياهم وتسميتهم بأهل الحل والعقد تنادى بأنهم زعماء الأمة وموضع الثقة من سوادها الأعظم فلا تحمل ما عقدوا ولا تعقد ما حلوا بل تتبعهم فيما يقررون فينظم بهم أمرها وتتحد بهم كلمتها فسلطتهم في الحل والعقد مشتقة من ثقة الأمة بهم لما لهم من صفات بارزة وأهلية ليست محلا للبحث ولا يرقى إليها الشك وهم بهذا الاعتبار يمثلوا الأمة ونوابها بل هم أرجح في تحقيق غرض النيابة من النواب المنتخبين الذين كثيراً ما يدخل في انتخابهم ألوان من التزوير والعبث بالعقول واستمالة الناس بالأقوال الخلابية والوعود الكاذبة ولا يقال أن المنتخبين عملوا في شؤون الأمة بعد إذنها ولا كذلك أولوا الحل والعقد في ذلك العهد لأننا نقول أن الأمة كما أذنت المنتخبين بالعمل قبل أن يعملوا أجازت ما قام به أولوا الحل والعقد بعد ما عملوا والشرع والعرف على أن الاجازة اللاحقة كالإذن السابق .

أما الخارج عن المدينة من أهل الحل والعقد ففسأته إن لم يؤخذ رأيه — وهذا أقل ما وقع — شأن سائر الناس إذا أجاز ما وقع من الأكثر بما يدل على الاجازة من قول أو غيره كان ذلك بمثابة إذنه به قبل وقوعه وبالله التوفيق .

## ما طرأ على شكل الحكومة الإسلامية من التطور والأسباب الداعية إلى ذلك

كانت الحكومة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين دستورية كما تقضى بذلك قواعد الشريعة الغراء التي أسلفنا بيانها واسكنها بعدم أخذت تتطور إلى حكومة استبدادية ولم تلبث إلا يسيراً حتى تلاشت منها كل المظاهر الدستورية وأصبحت مطلقة إلا في بعض الأحيان النادرة كأيام خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه والسبب المباشر لهذا التطور ضعف الدين في أنفس كثير من المسلمين وانتقال عصبيتهم من دينية لا هم لها إلا المحافظة على الدين ورعاية أحكامه فكان الحاكم إنما يستمد سلطانه من الأمة ولا يبقى له هذا السلطان إلا ببقاء ثقته به وهي

في مجموعها رقيبة عليه فإن أحسن أعانته وإن اعوج قومته يراجعه فيما يخطيء فيه من شاء منها حتى أضعف رجالها ونساءها كما راجعت امرأة عمر في مقدار الصداق فأعترف على المنبر بإصابتها وخطأه نقول أن المسلمين انتقلوا من هذه المصيبة الدينية إلى عصبية قومية قصاراها الحرص على الاستئثار بالسلطان والالتفاف حول القائم بالأمر من ذويها ونصرته في كل ما يريد وتأييل كل ما يقف في سبيل هواه من نصوص الشريعة وقد لا تعنى حتى بهذا التأويل .

قامت هذه العصبية القومية على أسباب شتى نجمل أهمها فيما يلي :

أولاً — قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه :

قتل ذلك الخليفة العظيم مظلوماً وأهم العوامل التي أفضت إلى قتله سوء صليح مروان بن الحكم الأموي كاتبه وأمين سره فقد عمل هو وشيعته على تقريب الأمويين وإبعاد غيرهم فهدموا بذلك كل ما بناه الإسلام من إلغاء العصبية القبلية وإقامة التناصر على الوحدة الدينية وحركوا ما كان قبل الإسلام من عداوة بين بني هاشم وبني أمية فانتشرت جمهيات سرية في آخر عهد عثمان تدعو إلى خلعها ونصب غيره ومنها من كانت تدعو إلى علي كرم الله وجهه وكان من أشهر الدعاة له عبد الله بن سبأ اليهودي الذي تظاهر بالإسلام ليكيد له وتنقل في البصرة والكوفة والشام ومهر يدعو إلى علي ويلبس دعوته لباس الدين قصد التأثير في النفوس فابتدع القول برجعة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الدنيا وإن علياً خاتم الأوصياء كما أن محمداً خاتم الأنبياء واتهم أبا بكر وعمر بالتهدي علي حتى على في الخلافة وروج بين المسلمين نظرية الحق الإلهي التي أخذها عن الفرس يحاول بذلك أن يهيء العقول إلى الاعتقاد بأن علياً هو الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأنه يستمد الحكم من الله تعالى وأن عثمان اغتصب الخلافة من علي وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما زال يؤاب الناس على عثمان حتى قتلوه .

ثانياً — التنازع على الخلافة :

كان قتل عثمان شر ما منى به الإسلام فقد قامت على أثره عصبية أموية

لا تدين لغيرها فأنكرت علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حقه في الخلافة بعد أن بايعه من كان بالمدينة من الأنصار والمهاجرين ونشأت عن ذلك الحروب المجروفة التي فرقت كلمة المسلمين وجعلتهم شيعاً في الدين فن شيعه بالون علياً وينصبون إليه كل علم وفضل ويضعون من الأحاديث ما يوافق مذهبهم ويقولون بعضهم في الإلحاد فيزعم أن الله تعالى وتقدس حل فيه إلى خوارج يكفرونه بقبول التحكيم إلى مرجئة يقفون موقف الحياد فيما شجر بين المسلمين من خلاف فلا يقضون لفريق علي آخر بل يرجعون أمر المختلفين إلى يوم القيامة .

ثالثاً — انتقال السلطة إلى معاوية بن أبي سفيان :

لما قتل علي كرم الله وجهه وتنازل ابنه الحسن عن حقه في الخلافة وتم لمعاوية رضي الله عنه الانفراد بالسلطان تغير نظام الشورى الذي كان أساس انتخاب الخلفاء الراشدين ونحوها الخلافة إلى ملك آل أبي صاحبه بقوة السيف والسياسة ولما جعل معاوية ولاية العهد لابنه يزيد ظهر نظام التوريث وعلى هذا النظام سار العباسيون فحرم المسلمون مما كان لهم من حق الشورى الذي أوجبه الدين وأجمع على الأخذ به سلف الأمة واحتضت الملوك بمصيبتها وأصبحت البيعة للخلفاء صورية ومن امتنع عنها حمل عليها بالوعده تارة وبالوعيد أخرى وكثيراً ما قتل من أظهروا الامتناع عن البيعة أو قامت حولهم ريبة في الإخلاص للخلافة القائمة . ولقد نشأ عن ذلك أن فقدت الأمة الشعور بأنها مصدر السلطات وصاحبة الحق الأول في أمرها مع ما فقدته من الاعتماد على النفس والأخذ بيعة التعاون ونصيحة أهلى الأمر وتفويض اعوجاجهم فاستمالت الخلافة إلى ملك عضوض وسلطة جائرة نزعت منازع الجبروت واجتمعت أصول الشورى وأفرطت في الأثرة بقدر ما فرط المسلمون فيما لهم من حق إقامة الخلفاء والإشراف على أعمالهم رجاء لسيبهم أو خوفاً من بطشهم .

ومما زاد الأمر تفاهماً تأثر مكانة الخلافة بالبيعة فإنه لما كانت المدينة حاضرة الدولة وأهلها من الشعب العربي الذى نشأ على حب الحرية وإبائه الضيم وقد أقره

— ٢٧ —

الإسلام على ما نشأ عليه كان الخليفة ليس أكثر من واحد منهم وثقوا بكفايته  
فولوه أمرهم على أن يحكمهم بالشريعة وله عليهم السمع والطاعة فلما أصبحت دمشق  
عاصمة الدولة وقد ألف أهلها من قبل حكم الروم تأثرت الخلافة بما كان للقيصرية  
من مكانة فيها . ولما قامت الدولة العباسية على أكتاف الفرس تأثرت الخلافة  
بما كان لآل ماسان من ملوك الفرس في شعبيهم من قداسة وعظمة وجلال  
فقد كان الفرس يعتقدون أن حق ملوكهم في الملك مستمد من الله تعالى وأن لهم  
وخدمهم حق حل التاج ومن ثم أخذت الخلافة الإسلامية تلك المكانة وحصار  
الخليفة شخصاً مقدساً يعبر عنه بخليفة الله وظل الله في أرضه وتقبل الأرض بين  
يديه واتسع له أن يفعل ما يشاء غير مقيد بشيء وخرست الألسن عن أمره  
بمعروف أو نهي عن منكر ومن حدثته نفسه بذلك لقي حنقه فأنحطت مدارك  
الحاكم والمحكوم وشتى الظالم والمظلوم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

## الإسلام كفيل بمصالح الأهم

في كل زمان ومكان

الإسلام هو ذلك الدين الذي شرعه للناس ربهم الله الذي وسع كل شيء رحمة وعلماً فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا يخرج عن رحمته مخلوق وإن ظن أنه أحاط به البلاء الحكيم الذي يضع كل شيء موضعه ويؤتي كل محتاج ماله إليه حاجة فلا عجب إن كان ديناً لا يدع شاذة من الأحكام إلا أرشد إليها ولا فائزة إلا دل عليها .

ولما كان الإنسان مؤلفاً من جسم مادي وروح علوي وهو بذلك من عالمين مختلفين وإن كانا مترجين وسعادته التامة في دنياه وأخراه لا تنال إلا بتشكيل قوته العلية والعملية جاء الإسلام يطالبه بخدمتها جميعاً وإيفاء كل منهما ما قررت له الحكمة الإلهية من العلم النافع والعمل الصالح ويدعوه إلى الاستعداد بهما في هذه الحياة الدنيا لما سيلقيه في الحياة الآخرة ويبين له أن خير زاد يتزوده هو العلم بالله تعالى بقدر طاقته البشرية وعبادة الله بما شرع ابتغاء وجهه والإخلاص للعباد في المعاملة والنصيحة والإرشاد وفصل الأمر في العقائد والأعمال تفصيلاً يجلو العمى ويرفع منار الهدى ويقطع عذر الإنسان في كل زمان ومكان فقد أقام كل المصالح الدينية والدنيوية على أصول تشهد العقول السكاملة بقوتها وكفايتها وتقف صاغرة أمام عظمتها فتفسق بذلك إلى اليقين بأنها تنزيل رب العالمين نزل بها الروح الأمين على قلب أكمل المرسلين ليكون رحمة للعالمين .

رعى الإسلام بكل حكم من أحكامه إما إلى جلب المنافع سواء أكانت ضرورية أم حاجية أم تحسينية أو إلى درء المفسدات دينية كانت أو دنيوية على وجه إذا حافظ عليه الإنسان جعل السعادة في متناول يديه وحققها له في داريه — ففي المصالح الضرورية التي هي حفظ الدين والنفس والعقل والنفسل والمال جاء بأحكام تضمن صيانتها وتمنع من تصرب الفساد إليها فقد حفظ الدين بما أوجبه من توحيد الله في

— ٣٩ —

ذاته وصفاته وأفعاله وتنزيهه عن مشابهة المخلوقين وإقامة الدليل على أن للكون خالماً واحداً متصفاً بما دلت عليه آثار صنعه من صفات العلم والإرادة والقُدرة والحكمة وأنه لا يشبهه شيء من خلقه ولا نسبة بينه وبينهم إلا أنه موجودهم وأنهم له وإليه راجعون ( ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ) ويبيان أصول العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج وبقтал المرتدين والمحاريين وبالامر بالمعروف والنهي عن المنكر — وحفظ النفس والعقل بما أوجبه من استعمال الضروري من ما كل وملبس ومسكن وبشرع القصاص وبتحريم المسكرات وكل ما يضر بالعقول وبشرع حد الشرب وبالوعد والوعيد — وحفظ المال والنسل بما شرعه من الغير فيما يتعلق بتقل الملك بعرض وبغير عوض واستحلال الزوجات وما ألحق بهذا من أنواع الجزاء كحد الزنا والسرقه وضمان المغضوبات والمتلفات وراعى مثل ذلك في المصالح الحاجية فعمد إلى رفع المشقة عن الناس فيما ألزمهم به من عبادات وما يقع لهم من عادات ومعاملات وجنایات خفف عنهم في العبادات بالرخص كقصر الرباعية واجمع بين الصلاتين للمسافر والقطر في الصيام لذي العذر وفي العادات بأن أباح لهم أن يأكلوا من الطيبات أكثر من القدر الضروري لحفظ الحياة وأن يتمتعوا بما يتيسر لهم مما لا حظر فيه وفي المعاملات بإباحة القرض والسلم مع أن في الأول علة الربا — وهي الفسء — وفي الثاني بيع الإنسان ما ليس عنده وفي الجنایات بدرء الحدود بالشبهة وأن تكون دية القتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة القاتل — ولم يغفل المصالح التحسينية الراجعة إلى الأخذ بمحاسن العادات وتجنب ما تأف منه النفوس بل حافظ عليها في العبادات فشرع إزالة النجاسة وأخذ الزينة والتقرب بالنوافل وفي العادات فبين آداب الأكل والشرب وحظر المآكل النجسة والمشارب المستخبثة والأسراف والنقتير ونحو ذلك وفي المعاملات فنع من بيع النجاسات وفضل المساء والسكلاً وغير ذلك مما يعتبره الناس بعد الضروري والحاجي .

من هذا البيان الإجمالي يتجلى أن الإسلام جمع بين مصالح الدنيا والآخرة ولم يدع كبيرة ولا صغيرة من تلك المصالح إلا وضع وسيلة للمحافظة عليها



— ٤٥ —

ولتكون الوسائل المفضية إلى مصالح الدين صالحة لكل تطور اجتماعي جاء بها  
كليات ثابتة تجمع العقول السليمة في الأزمنة المتطورة والامكنة المتباعدة على  
حسنها وسكت عن تفصيل الجزئيات ليتيسر لكل أمة أن تفصلها بما يحقق  
مصالحها ويلائم استعدادها .

ولما كان تفصيل الجزئيات تفصيل يحقق المصلحة الزمنية ويتفق مع الأصول  
الكلية الثابتة يحتاج إلى استعمال العقل وحسن التدبر رفع الإسلام من شأن العقل  
وحثه على النظر في السكون وأسراره بمثل قوله تعالى : ( أو لم ينظروا في ملكوت  
السموات والأرض وما خلق الله من شيء ) وقوله ( قد خلت من قبلكم سنن  
فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين ) وبشر بالسعادة الكاملة  
الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وهو وصف لهم بالتمييز بين ما يقال من  
غير فرق بين القائلين ليأخذوا ما عرفوا حسنه ويطرحوا ما لم يتبينوا صحته ونفعه  
وعاب التقليد وأحى باللائمة على أهله بنحو قوله تعالى ( وإذا قيل لهم اتبعوا  
ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كانت آباؤهم لا يعقلون  
شيئا ولا يتدون ) .

واعلم أن كمال الإسلام ووفائه بكل ما يحتاج إليه الإنسان يكاد يكون ظاهراً  
للعيان فإنه إذا كان مما لا يستريب فيه عقل أن التربية الحكيمة سواء أكانت  
للأفراد أم للأمم إنما هي في أخذ كل منهما بما يلائمه فيعطى في كل طور من  
أطوار حياته ما يلائم ذلك الطور ليتيحاً له أن يسير على صراط مستقيم وينتهي  
في سيره إلى فوز عظيم فالله العليم الحكيم وهو رب العالمين وله المثل الأعلى في  
السموات والأرض قد جرت سننه بذلك في تربية الأفراد والأمم أجساماً  
وعقولاً ففرق في الأحكام بين ناشئ لم يكتمل نموه العقلي والبدني وبين راشد  
في عقله كامل في نشأته ، شرع الأمم في كل طور من أطوار حياتها أحكاماً تلائمها  
وصوراً من العبادات تليق بها تسمو بهذا كله إلى خير الغايات إن هي أخذت  
أنفسها به واستمسكت بوثقي هروته .

- ٤١ -

وإذا كان الإسلام قد جاء والعقل البشري قد أبلغ أشده واستكمل رشدته وليس بعد السكال غاية فلا بدع إن كان خاتمة الأديان وخيرها وأسمها وأجرها وأرفها بكل حاجات الإنسان أبدياً صالحاً لكل زمان ومكان ومن هنا نفهم السر في أن هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس ذلك بأنها أكمل الأمم عقلاً وأصحها عقداً وأحسنها قولاً وفعلماً وأعرفها بالحق وأقربها إلى الله وأحقها بنصره ما أتت به هداة (لأننا لتتصر رسالتنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد).

وفيما جاء به الإسلام من قواعد الإصلاح ما ينطق بصحة ما قررنا نرى أن نعرض لبيان شيء من ذلك بإيجاز فنقول :

تناول الإسلام كل ناحية من نواحي الحياة الفردية والاجتماعية بالإرشاد والنهذيب فلم يدع باباً من أبواب الإصلاح إلا فتحه على مصراعيه ولا متفذاً من منافذ الخير إلا هدى إليه ولا عوجاً إلا قرمه ولا ثغرة إلا أحكم سدها ولا أصلاً من أصول الفضائل إلا أتى عليه ولا قاعدة من قواعد النظام النافع إلا قررها .

عنى بالفرد فنظم شؤونه في كل أطواره ليتكون من الأفراد السائرين على طريقه أمة تمثل الإنسانية في أسمى مظاهرها وأبهى مفاخرها فعلمه كيف يعبد الله على وجه يليق بجلاله ويتفق مع ما تدعن به العقول الصحيحة من كماله ويسمو بنفسها إلى ذروة العرفان فيخلص من عبودية شهوته وهواه ويكون حراً لا عبودية فيه لغير الله وهذب أخلاقه فأمره بالصدق في القول والعدل والإداء الأمانة والصبر على المسكاره والصفح عند المقدرة والاتحاد والإحسان بالوالدين والأقربين ورعاية الجوار والوفاء بالعمود والتواص بالحق والتعاون على البر والمعطف على الضعيف والرفق حتى بالحيوان قال صلى الله عليه وسلم في كل ذات كبد رطبة أجر، وأوجب عليه العدل في الحكم والشهادة ولو على نفسه واحترام الأنفس والأموال والأعراض ونهاه عن كل ما يخالف ذلك .

دخل معه بيته فبين له كيف يستبيح المرأة بالعقد المشروع والعوض المستحق ورسم لكل من الزوجين ما له وما عليه نحو الآخر وأقام عماد الصلة بينهما على الأمانة والمودة والرحمة وحاط الزوجية بما يحفظ عقدها ويصون كرامتها فبين

- ٤٢ -

آداب دخول البيوت من الاستئذان والسلام وسدل الحجاب بين الرجال والنساء  
الاجنبيات محافظة على الفسل وإبعاداً للظنة وإراحة للصائم وشمل برعايته التامة  
مهمات الزوجية فأوجب صيانة الأولاد والإنفاق عليهم وتعليمهم تعليماً صالحاً  
ورخص في الطلاق إذا استحك الخلاف بين الزوجين وأصبحت حياة الزوجية  
مشاراً للشقاء ومبعثاً على تعدي حدود الله وفصل ما عسى أن يقع بين الزوجين من  
الخصومة وما لكل منهما من حق في مال الآخر في الحياة أو بعد المات من  
نفقة للزوجة أو ميراث لأحدهما حتى دفته وكفنه وقبره وأوصى بالأيام خيراً  
وبين كيف يوصى المرء وقدر ما يوصى به وكيفية الجهر على السفه ونحوه وحكم  
بين الرجل وأولاده وبين الأولاد بعضهم مع بعض إلى غير ذلك مما يشمله قانون  
الأحوال الشخصية .

ولما كان الإنسان مدنياً بطبعه محتاجاً إلى أبناء جنسه عرض الإسلام لما  
بينه وبين غيره من تعامل فطالبه بالعمل لما فيه خير المجموع وبين له وسائل  
الكسب المشروع وطرق الحصول على المال من بيع وإجارة وقرض وما إلى  
ذلك مما ينتظمه باب المعاملات ووضع له في هذا الباب أحكاماً كلية وأصولاً  
عامة مراعية في ذلك تحقيق مصالحه ومنع عدوان بعض أفرادها على بعض وأذن  
للأهل العلم بمقاصد الدين في استنباط الأحكام الجزئية للحوادث العارضة للناس  
على ما يوافق العادة والعرف والطبائع حفظاً للروابط الاجتماعية وإقامة لبناء  
الاجتماع البشري على أمتن قواعد المدنية الصحيحة التي ليس في مقدور العقل  
الإنساني أن يتصور أفضل منها - ثم تعدد الإسلام هذه التعامل بالحراسة فأقام  
سلطان الأمانة والقضاء ولم يجعل لأمر ولا نقاض حتى التحكم في الناس بما  
يهوى فقيده سلطانها وحدد لكل منهما خطته ووضع له الأصول التي يرجع في  
حكمه إليها والطرق التي يجب أن يبنيه عليها وهي كل ما يبين الحق من شهادة وإقرار  
وغيرهما وأمر بالمساواة بين المسلمين والذميين فتم بهذا التشريع الحكيم التوفيق  
بين سلطان الحاكم وحرية المحكوم واستقرت به الأمور في نصابها وقامت صروح  
حقوق الإنسان على أنقاض ما في الطبيعة البشرية من أثره وطغيان .

- ٤٣ -

قرّر الإسلام مبدأ المساواة بين الأجناس البشرية وأنه لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى قال الله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) فأشعر بذلك كل إنسان بحقه في حرّيته الشخصية وأنه ليس دون غيره من أبناء جنسه وهذا الشعور ينفث فيه روح الاعتداد بنفسه والاعتزاز بكرامته ومراعاة حرمة غيره .

ولما كان الناس بالفطرة أو بتأثير البيئة ينقسمون إلى أخيار يقبوا بهم عن مقارفة المنكرات خوف الله تعالى وملاحظة جلاله وإيثارهم السكالات الإنسانية على الشهوات البهيمية وإلى أشرار لا يذنبهم عن الآثام الضارة بهم وبمجتمعاتهم إلا سوط الحاكم وسيفه جاء الإسلام بالمواعظ السكافية للأخيار ووضع زواجر مادية لكف الأشرار عن العبث بحدود الله وحقوق عباده ليتوفر للناس الأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وينتظم أمر الحياة الدنيا انتظاماً يتفرغون معه لإعداد الزاد ليوم المآد .

عهد الإسلام إلى نشر ألوية السلام بين الناس كافة فأمر بحسن الجوار وصلة الرحم وعلم معتقيه أن من غشهم فليس منهم وأن الدين النصيحة وأنه لا يكمل إيمان المرء حتى يجب لأخيه ما يحبه لنفسه وحث على المواساة والتراحم ففرض للفقراء في أموال الأغنياء حقاً معلوماً بالزكوات والسكفارات سداً لحاجة المهدم وتفريجاً لكربة الغارم وتحريراً لرقاب المستعبدين ونيسيراً لأبناء السبيل ولم يحض على شيء حظه على إنفاق المال في سبل الخير ( مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كحبة أنبقت سبع سنابل في كل سنبله مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم ) ، ( من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة ) فطهر بذلك صدور المعوزين من أوضار الحقد والفضيحة على الموسرين وبذر به بذور محبة الأولين للآخرين فأثمرت ثمار الرحمة واستقرت الطمأنينة في النفوس وبهذا كفلت التعاليم الإسلامية تحقيق الاشتراكية المعتدلة مبدأً وغاية على وجهه لا يتنافى ونظام الملكية ويمكن كل عامل من الاستقلال بالتصرف

في ثمرات عمله ويفسح المجال واسعا لتسابق المهتم في ميدان العمل ولا يزال  
الاشتراكيون من غير المسلمين يتعطشون إلى تحقيق هذا النظام واسكنهم يطلبون  
المساء في مراتب من الأوهام وما هم ببالغيه إلا إذا وردوا شرعة الإسلام .

شرع الإسلام شريعة الوفاق بين أوليائه وأعدائه في الدين والعمل ففي الأول  
جهر بأن دين الله في جميع الأزمنة وعلى السنة جميع الأنبياء دين واحد حيث  
قال : ( إن الدين عند الله الإسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد  
ما جاءهم العلم بغيا بينهم ) وقال ( ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان  
حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين ) وقال ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً  
والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين  
ولا تفرقوا فيه ) وقال ( قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم  
أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا ارباباً من دون الله )  
فمن ذلك نص لا يحتمل تأويلاً على أن دين الله في جميع الأزمان واحد وهو  
الاقرار له بالالوهية والاستسلام التام له بالعبودية وطاعته فيما نهى وأمر مما  
هو مصلحة للبشر وعماد لسعادتهم في الدنيا والآخرة أما ما اختلفت فيه الأديان  
من صور العبادات فصدر ذلك رافة الله ورحمته في إيفاء كل أمة وكل زمان ما فيه  
الخير للأمة والملاءمة للزمان — وفي الثاني الوفاق في العمل — أباح للتسلم أن  
يتزوج من أهل الكتاب وسوغ مؤاكلتهم وأوصى أن تكون مجادلتهم بالنبي هي  
أحسن وأخذ العهد على المسلمين أن يدافعوا عن من يدخل ذمتهم من غيرهم  
كما يدافعون عن أنفسهم ونص على أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا ولم يفرض عليهم  
جزاء لذلك إلا النزر اليسير من أموالهم ونهى المسلمين أن يستعملوا أي ضرب  
من ضروب القوة للحمل على الإسلام فقال ( لا إكراه في الدين ) وقال ( يا أيها  
الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من حمل إذا ائتمتم ) وأوجب على المسلمين  
مقابلة من يقاتلهم وعرفهم كيف يتفون صولة أعدائهم ويعدون العدة لدره  
عدوانهم وبهذا وكثير مثله نظم علاقة المسلمين بغيرهم مبينا أحكام الحرب والسلام  
على خير ما عرفته العقول من قواعد العدل وما تقتضيه الرحمة والإنسانية السكاملة

— ٤٥ —

وبهذا يتبين لكل من لم يعم التعصب عين قلبه أن الإسلام يسير بالآخذين به إلى الحرية والمساواة والأخاء وأنه بما اشتمل عليه من المعارف الإلهية والآداب السامية وما وضعه من قواعد العدل والأخلاق والنظم الكفيلة باسعاد الفرد والأسرة والأمة وبما أرشد إليه من قوانين الاجتماع كطاية جلب المنافع ودرء المفاسد وبناء الأحكام على الأعراف والعوائد نظام عام للاجتماع البشرى كغليل بتحقيق مصالح الأمم في كل زمان ومكان ( وأنه فضل الله رؤيته من يشاء والله ذو الفضل العظيم ) .

## أمثلة من اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم

وخلفائه وحقاق الولاية في مختلف العصور

الذي ارتضاه أكثر الأصوليين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بالاجتهاد إذا عرضت له حادثة لم يكن فيها وحى - إلا أن الحنفية قالوا أنه مأمور بانتظار الوحي إلى أن يخاف فوت الحادثة ثم بالاجتهاد إذا لم يوح إليه وغيرهم يرى أنه مأمور بالاجتهاد مطلقاً من غير تقييد بانتظار وحى ثم الاجتهاد في الأحكام الشرعية في حقه هو القياس فقط لأن المراد من النصوص واضحة عنده فلا اجتهاد له في معرفة المراد من المشترك ونحوه ولا تعارض عنده بين الأدلة فيجتهد لدفعه فاجتهاده صلى الله عليه وسلم إنما هو في لحاق مسكوت بمنطوق وهو القياس - واتفق القائلون بأنه صلى الله عليه وسلم متعبد بالاجتهاد على أنه كان يخطئ أحياناً في رأيه وأنه لا يقر على الخطأ فإذا أقر على اجتهاده كان ذلك دليلاً قاطعاً على صحته وبذلك لا تجوز مخالفته كما جازت مخالفة سائر المجتهدين واستدلوا على ما ذهبوا إليه من بعبده بالاجتهاد وجواز وقوع الخطأ فيه بأنه صلى الله عليه وسلم عوتب في أسرى بدر بقوله تعالى ( ما كان لبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ) وقد كان عمر أشار عليه بالقتل ولو كان حكمه يقتضي الوحي ما عوتب وبأنه عوتب أيضاً على أذنه لبعض المنافقين أن يتخلقوا عن غزوة تبوك بقوله تعالى ( عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين ) وهذا الإذن بالضرورة ما كان إلا عن اجتهاد إذ لو كان عن وحى لما كان ثمة محل للعتاب وبأنه نزل، نزل للحرب فقبل له إن كان يوحى فسمعاً وطاعة وإن كان باجتهاد ورأى فليس منزل مكيدة فقال بل باجتهاد ورأى ورحل . وورد عن أم سلمة قالت جاء رجلاً من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما قد درست فقال ه إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بينهم ما أسمع فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار ، وفي الاستدلال بالحديث نظر فإنه في نوع من الاجتهاد

وهو تحقيق المناط وهذا لإنزاع لا حد في أن يسكون للرسول وللقاضى بل  
واسكل مسلم .

وإذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مأمور بالاجتهاد حيث لا وحي  
ولأنه لا يقر على خطأ فكل ما ورد في السنة الصحيحة من التفاصيل الجزئية في  
الأمور المدنية من بيع وإجارة وربما إلى الأمور الجنائية من قتل وسرقة وزنا  
وقطع طريق وغير ذلك إلى نظام الأسرة من زواج وطلاق ووصية وميراث  
إلى الشؤون الدولية كالقتال وعلاقة المسلمين بالمحاربين وما بينهم من عهود يمكن  
اعتباره من اجتهاده صلى الله عليه وسلم الذي أقر عليه ما لم يتم دليل على ورود  
الوحي في شيء منه وعلى هذا فاجتهاده صلى الله عليه وسلم بحر لا ساحل له ومن  
أمثله إنه حبس المتهم المعروف بالفجور وكالمسرفة وقطع الطريق تارة وعاقبة  
أخرى فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم غزى أهل خيبر حتى أجمعهم إلى قصرهم  
فقلب على الزرع والأرض والنخل فصالحوه على أن يجلوا منها ولهم ما حملت  
ركابهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم الصفراء والبيضاء وشرط عليهم إن  
لا يكتموا ولا يغيبوا شيئاً فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد فغيبوا مسكافيه مال  
وحلى لحي بن أخطب كان احتمله معه إلى خيبر حين اجلبت بنو نضير فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلم حي بن أخطب ما فعل مسك حي الذي جاء به  
من النضير قال أذهبته النفقات والحروب قال العهد والمال أكثر من ذلك  
فدفعه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الزبير فمسه بعذاب فاعترف بالمال -  
وقد كان صلى الله عليه وسلم يؤدب أصحابه بما يرى فيه مصلحتهم من تهديد  
أو هجر أو نفي هدد الذين يؤدون الصلاة في بيوتهم ولا يحضرون الجماعة في المسجد  
بتحريق بيوتهم وهجر الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك وأخرج الخنثين من المدينة  
وكان إذا أراد غزوة ورى غيرها وكان الصديق رضى الله عنه في سفر الهجرة إذا  
سأله سائل عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا بين يديك يقول ها يدلى على الطريق وقد  
أقر صلى الله عليه وسلم قول علي المظالمية التي حملت كتاب حاطب إلى قريش عام  
الفتح لتخرجن الكتاب أو لتجردنك فأخرجت الكتاب من عقاصها وهذا يدل



على أن للعالم أن يهدد بما لا يفعله ، وجاءه صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله أن لي جاراً يؤذيني فقال انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق فانطلق فأخرج متاعه فاجتمع الناس إليه فقالوا ما شأنك فقال أن لي جاراً يؤذيني فاجعلوا يقولون اللهم العنه اللهم أخرجه فبلغه ذلك فأتاه فقال ارجع إلى منزلك فوالله لا أؤذيك وهذه من الخيل التي أباحها الشريعة وهي تحيل الإنسان بفعل مباح على التخلص من ظلم غيره وفي المسند والسنن عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في صلاته فليصرف فإن كان في جماعة فليأخذ بانقه وليصرف ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال المسائل من أنتم نحن من ماء وهذا ونحوه يدل على جواز الماريض التي لا تبطل حقاً ولا تحقق باطلاً .

وقد جرى أصحابه بعده على طريقته فاستعملوا آراءهم حيث لا نص .

وقد وجدوا أنفسهم عقب وفاة الرسول صلوات الله عليه أمام أكبر مشكلة وهي من يتولى الأمر بعده أمن المهاجرين أم من الأنصار أم من هؤلاء أمير ومن هؤلاء أمير وإذا فصل في ذلك فمن هو خير من يتولاها لم يرد في ذلك نص من كتاب ولا سنة فلم يكن إلا أن يستعملوا رأيهم وقد فعلوا وانتهى الأمر ببينة أبي بكر .

واجه أبو بكر عقب خلافته مسألة أهل الردة وهم ما نعوذ الزكاة فرأى قتالهم وسبي نسائهم وكان عمر رضي الله عنه يخالفه في ذلك وبلغ خلافة إلى أن ردهم جزائر إلى أهلنا إلا من ولدت ليدها بعد أن صارت الخلافة إليه .

رأى أبو بكر التسوية بين المهاجرين والأنصار في الغنائم فقال عمر لا تجعل من ترك دياره وأمواله مهاجراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم كمن دخل في الإسلام كرهاً فقال أبو بكر إنما أسلموا لله وأجورهم على الله وإنما الدنيا بلاغ وكان أبو بكر يعمل برأيه فيسوي بينهم ولما أفضت الخلافة إلى عمر فرق بينهم ووزع على تفاوت درجاتهم .